مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 06 العدد: 01 السنة: 2019 ص ص: 689 - 709 رقم العدد التسلسلي: 15

إستراتيجية الاتحاد الأوروبي- الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

EU Strategy For Security And Development In The African Sahel

تاريخ الإرسال: 2018/10/09 تاريخ القبول: 2019/01/22

بروال الطيب (باحث دكتوراه) (*)
جامعة باتنة1- الحاج لخضر
Beroual.tayeb@yahoo.fr

ملخص

يناقش هذا المقال الدور الأوروبي في منطقة الساحل من خلال إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، من خلال التطرق إلى محتوى وآليات تنفيذ هذه الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، مع التطرق للمنظور الفرنسي لهذه الإستراتيجية حيث تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسمية والشعبية لدعم التدخل، في ظل المزاحمة الصينية ومصالح القوى النامية هنا وهناك.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي؛ الإتحاد الأوروبي؛ الأمن والتنمية.

Abstract:

this article discusses the european role in the coast region through the strategy of the european union for peace and development in the african coast by approaching the content and the mechanisms used to apply the main strategy and it's influence on security and stability in the coast region including the french perspective of this strategy where france is living a confusion in it's external behavior toards the coast in an attempt to either revival it's clonial heritage or wear the cloack of the europien union in search for legitimacy also formal and informal drafts to support it's intrferance in the light of the chinese concurent and the interests of developing powers here and there

Keywords: African Coast; European Union; Security and development.

(*)- **المُؤَلِفْ المُرَاسِل**: بروال الطيب، *Beroual.tayeb@yahoo.fr*

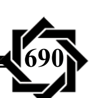
مقدمة:

أمام التطورات الدولية الراهنة من جهة وأمام التهديدات العابرة للحدود برزت الحاجة لدى دول الشمال إلى ضرورة وجود مفاهيم أمنية جديدة في إستراتيجيتها الأمنية تتواءم مع طبيعة التحولات الدولية الجديدة، حيث اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هذا المفهوم مع دول الجنوب بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص فدول الاتحاد الأوروبي باعتماد سياسة جديدة والتعرف على هذه السياسة تكون من خلال تحليل لمبادرة الأمن والتنمية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي أي تشمل دول الساحل الإفريقي بدأت منذ سنة 2008 م خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر، وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في سنة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل ودخولها حيز التنفيذ، ومن خلال ذلك سنتناول في هذا المقال المنطلقات الموجهة للاهتمام الاتحاد الأوروبي في المنطقة من خلال ثلاث محاور نتناول في الأول المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي والثاني طرق وآليات الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في المنطقة، مع التطرق لهذه الإستراتيجية من المنظور الفرنسي، وذلك من خلال الإشكالية الآتية:

إلى أي مدي ساهمت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي والفرنسي في تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي؟

I- المنطلقات الموجهة للاهتمام الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي

بفعل التحولات الدولية الراهنة وبفعل المكانة الإستراتيجية لدول الساحل الإفريقي بالنسبة للدول الأوروبية جعلت الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي تعتمد على المنطلقات المحددة في توجهها لذا اتخذت المنطلق التاريخي، الأمني، الجيواستراتيجي، الطاقوي والتنافسي كأساس لإستراتيجيتها الأمنية التنموية، وقبل تناول هذه المنطلقات سنتطرق أولا لمفهوم الساحل الإفريقي.



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

منطقة الساحل الإفريقي فهو الحيز الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا بعد جنوب الصحراء، يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي غربا[1]، ويقصد بذلك القوس الذي يضم: السودان، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا حتى السواحل الأطلنطية ليشمل دول غرب إفريقيا[2]، ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر أكثر اتساعا وأشد تأثيرا من الناحية الجغرافية، ذلك أن المنطقة تضم مساحة هائلة تقدر بأكثر من 9 ملايين كلم مربع، تمتد من النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، إلى سواحل المحيط الأطلسي بامتداد يقدر بـ 4830 كلم، ومن الأجزاء الجنوبية لدول الشمال الإفريقي إلى الحدود الشمالية لأدغال إفريقيا بامتداد يقدر بـ 21930 كلم وبين خطوط الطول 12 و20 درجة شمال خط الاستواء فهي تعد أكبر الأقاليم في القارة الإفريقية[3].

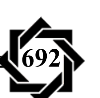
1-المنطلق التاريخي: تتبنى الدول الأوروبية إستراتيجيتها من الأولوية التاريخية باعتبار منطقة الساحل الإفريقي امتداد طبيعي للاستعمار الأوروبي بشكل عام، لذلك يعتبر المحدد التاريخي من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي قصد بلورة إستراتيجية موجهة إلى الساحل الإفريقي، فمن الناحية التاريخية فالمستعمرات الأوروبية تمثل الإرث التاريخي للدول الأوروبية حيث أن هذه الدول لا تزال تحمل مخلفات هذا الامتداد التي قد نمثلها في الامتداد اللغوي والثقافي والامتداد الحدودي التي عملت ومازالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل، وساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة "فرق تسد"، أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة، وعن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الاتثربولوجي للمجموعات، من اجل تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية بشكل عام ولدول الساحل الإفريقي بشكل خاص، حيث قال **مايكل كلير** في كتابه "حروب مصادر الثروة" أن إفريقيا ستكون هي الهدف وستكون مسرحا للحروب القادمة بين القوى المتصارعة.[4]

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

2-المنطلق الأمني: لقد اعتمدت الدول الأوروبية على المنطلق الأمني في إستراتيجيتها لاعتبار منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة تحفل بتهديدات خطيرة داخلية وخارجية، حيث وصف منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي جيل دوكيرشوف التحديات التي تواجه دول الساحل الأفريقي وخاصة في موريتانيا، مالي والنيجر فقال كيرشوف أن هذه الدول تواجه "خليطا خطيرا من التهديدات"، فمن خلال قوله هذا حاول كيرشوف أن يصف التحديات في منطقة الساحل الإفريقي بأنها تهديدات متداخلة مع بعضها، فالتقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعّال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م حيث لخصت "الإستراتيجية الأوروبية التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كلّ من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليميّة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، [5] وهذه التحديات متضمنة في الساحل الإفريقي لذا تعتبر الدول الأوروبية تنامي هذه التهديدات تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في: [6]

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمجاورته المملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

3-المنطلق الجيواستراتيجي: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نقطة التقاء بين القارة الإفريقية والآسيوية، فهي تمثل نقطة هامة من حيث موقعها الجغرافي وهذا انطلاقا من امتداده الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها -السودان- فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي، بهذا يعتبر الساحل الإفريقي فضاء جيوسياسي لا يمكن التخلي عنه، كما تعد منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء قواعد عسكرية في هذه المنطقة قصد إعطاء بعدا عالميا للسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية والغرض من هذا هو الحفاظ على مصالحه الحيوية في هذه المناطق.[7]



4- المنطلق الطاقوي: إن النفط الإفريقي قد يمثل عجلة التنمية الاقتصادية في القارة، خاصة أن النفط الإفريقي، يحتل مكان معتبرا في خريطة الطاقة العالمية، فاحتياطات القارة من النفط الخام تبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته 8% من الاحتياطي العالمي الخام وتتركز هذه الاحتياطيات في نيجيريا نحو (70%)، وغينيا الاستوائية، إن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في الساحل الإفريقي يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى، أصبح النفط هو المحرك الأساسي ومصدر للتوجهات الإستراتيجية وأصبح النفط متعدد الاستعمال والتوظيف وفي تحليل لدراسة قام بها مركز الباريسي أن المصدر الطاقوي كان سببا في العديد من الصراعات الدولية لذا يتبنى هذا المركز النظري الجيوبوليتيكية التي تقول: "من يسيطر عليه يتحكم في العالم"(8)، وهذا ما نلمسه من خلال تنافس القوي الكبرى عليه خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي، لذا اعتمدت الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي على منطلق الطاقة فتتميز منطقة الساحل الإفريقي بمصادر الطاقة الهائلة، بمعنى أن هذه الدول بها الموارد الطبيعية التي تنقل إلى صناعات الدول الكبرى وهنا يكمن التنافس حول من يستفيد أكثر، وتتميز دول الساحل بقابليتها اللامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دويلاتي كما هو الحال مع فرنسا، أو يكون مصدرها تواجد الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في المجال الطاقوي والمنجمي، والاكتشافات النفطية والغازية ووجود اليورانيوم مثل الشركات الأوروبية، كل هذا جلب الاهتمام الخارجي خصوصا الأوروبي للمنطقة، فالإستراتيجية الأوروبية تركز على الطاقة الإفريقية بشكل عام وعلى الطاقة الموجودة بمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص وهذا لتحقيق أمنها الطاقوي.(9)

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

II- طرق وآليات تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

إن الأمن والتنمية في الساحل لا يمكن فصل بعضهما عن بعض، فالتركيز على الأمن الذي هو محور بقاء الدول والتنمية هي محور استمرار هذه الدول، فالدول الأوروبية تحاول من خلال إستراتيجيتها مساعدة تلك البلدان في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية والنزاعات التي تعرفها المنطقة، ومن جهة أخرى لضمان الاستقرار والاستمرار للأمن لابد من تحقيق التنمية، من خلال تحقيق نمو في اقتصادياتها، وتخفيف من نسبة الفقر القضاء على أزمة الغذاء، بمعنى لا يمكن تحقيق تنمية دون أمن ولا العكس لذا ركزت على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة، لذا نحاول في هذا المطلب أن نحلل هذه الإستراتيجية بالتركيز على مرتكزات الأمن وعلى مرتكزات التنمية.

مرتكزات الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

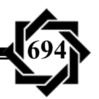
1- المرتكزات التنموية للمبادرة الأوروبية.

نلاحظ التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي: [10]

- المساهمة في الاقتصاد العام وخلق فرص اقتصادية.
- تعزيز الاقتصاديات العامة للدول الصحراوية وخلق فرص تنمية فيها.
- تقديم الخدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا وتقديم رؤية حول التشغيل للمجموعات المهمشة اجتماعيا.
- القضاء على أزمة الغذاء.
- تعزيز ثقافة التعاون والتضامن بين شعوب دول الساحل الإفريقي.
- القضاء على الأمية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية.

ونجد التنمية السياسية التي تتجلى فيما يلي:

- تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي.
- إصلاح مؤسسات الدولة لتتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية.



• ترسيخ الحكم الراشد وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء، وتطوير قدرات المؤسسات وتقوية حضور إدارات الدولة، خصوصا في الشمال المالي والنيجري.

• المستوى السياسي والدبلوماسي: تطوير رؤية مشتركة وإستراتيجية من قبل الدول الشركاء لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتعامل مع التحديات التنموية عبر إقامة حوار دائم على أعلى المستويات ومخاطبة الشركاء المعنيين بما في ذلك دول المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في الساحل.[11]

يمكن أن نقول أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي تطبيق أو محاولة تطبيق الاتحاد الأوروبي المقاربة الأمنية الحديثة هي مركبة بين الأمن والتنمية، لأن الأمن لا يتحقق بالبعد العسكري فقط وقوة الدولة ليست في الجانب العسكري حيث يربط الاتحاد الأوروبي نجاح هذه الإستراتيجية بمدى تطبيق الأمن والتنمية معا، كما خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ إستراتيجيته غلافا ماليا كبيرا منه مبلغ 337 مليون يورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012 م، هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون يورو موجهة لكل من بوركينافاسو، مالي، النيجر، موريتانيا وتشاد، كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ164,5 مليون يورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول إفريقية وهي: موريتانيا بمبلغ 13 مليون يورو، بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون يورو، مالي بـ 15 مليون يورو، النيجر بـ 42,5 مليون يورو، تشاد بـ 35 مليون يورو والسنغال بـ 5 مليون يورو، وفي إطار الصندوق الأوروبي للتنمية (2007-2013) وحده تم تخصيص أكثر من 1.5 مليار دولار لهذه البلدان الثلاثة (موريتانيا، النيجر ومالي) بشكل رئيسي لدعم الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة وعملية اللامركزية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبنى التحتية.[12]

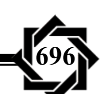
EISSN: 2588-2368 ــــــ ISSN: 2352-975X

<u>جدول رقم 01</u>: يوضح المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل

	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

<u>Source</u>: Simon ,Luis, Mattelaer, Alexander, Hadfield, Amelia. "Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel".*Rapport de la Direction générale des politique externes de l'union européenne*. Bruxelles. Mai 2012.. P. 30.

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (7.6 مليون يورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون يورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية، (Le système d'information de la police d'Afrique de l'ouest) وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس: (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأنتربول، كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون يورو ما بين 2012 و2017لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون يورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية، وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية، تم أيضا طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011، أما بالنسبة للقطاع التجاري فإن الاتحاد الأوروبي هو أحد الموفرين الرئيسيين

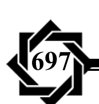


EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

للمعونة من أجل هذا القطاع، وهي مبادرة واسعة النطاق تشجع على تقديم المساعدات لتعزيز التجارة ووضع سياسات تجارية، وكذلك إنشاء بنى تحتية تتعلق بالتجارة، لذلك فحتى لو لم تكن هذه المبادرة موجهة تحديدا إلى البلدان الهشة، فإنها ذات صلة بالبلدان الهشة نظرا للخصائص الهيكلية لهذه البلدان، وفي عام 2007 م اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية للمعونة من أجل التجارة، وأهداف هذه الإستراتيجية هي تمكين البلدان الساحل الإفريقي، من استخدام التجارة بشكل أكثر فعالية لتعزيز النمو وفرص العمل والتنمية والحد من الفقر وتحقيق أهدافها التنموية، وتشتمل هذه الإستراتيجية على زيادة التمويل المخصص للمساعدات المتعلقة بالتجارة إلى 2 مليار يورو سنويا بحلول عام 2010 كما أنها تعتزم زيادة التركيز على مصالح الفقراء، وزيادة قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وفقا لمبادئ فعالية المعونة، ومن الأهمية بمكان معرفة العلة وراء المعونة من أجل التجارة وهي مساعدة البلدان النامية منها دول الساحل الإفريقي على الاتصال بالسوق العالمية لأن معالجة قضايا ما وراء الحدود والقيود التي يفرضها ضعف البنية التحية هي أهداف طويلة الأجل، وفي هذا المجال فإن الاتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الضغط على دول الساحل الإفريقي من أجل التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة، وتواجه المفاوضات مع إفريقيا صعوبات جمة بسبب أن هذه الاتفاقات التي لا تتماشى مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنموية الإفريقية وهذه المعونة المقدمة في المجال التجاري لإبقاء السوق الإفريقية عموما ودول الساحل خصوصا سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية، ودليل ذلك أن هذه المعونات ليست مقدمة بالتساوي لكل دول الساحل الإفريقي بل هي خاضعة لشرط الانتقاء أي أن هذه المعونات تقدم للدول التي تتجاوب مع الشروط الأوروبية.[13]

2-المرتكزات الأمنية للمبادرة الأوروبية:

للتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية وتجاوز التحديات الأمنية العابرة للحدود حاولت الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية التركيز على:[14]



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

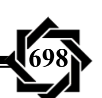
- تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص.
- محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية.
- دعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه التحديات الخطيرة.
- أن كل دول الإقليم ستستفيد من بناء قدرات معتبرة في الرؤية الأمنية وتطوير التعاون الأمني من خلال تدريب الجيوش الصفقات العسكرية إلى غير ذلك.

واتخذ الاتحاد الأوروبي أيضا إجراءات في مكافحة الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م أصدر رؤساء دول الاتحاد خطة عمل ضد الإرهاب التي تحتوي على مخطط واسع لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وهي تدعو الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على خمس قضايا: [15]

- تعزيز تعاون الشرطة وتطوير الصكوك القانونية الدولية.
- إنهاء تمويل الإرهاب.
- تعزيز الأمن الجوي.
- تنسيق العمل عالمي للاتحاد الأوروبي.
- لتعزيز التعاون داخل الاتحاد الأوروبي.

وإن مشاريع اتفاقيات تشمل أهم المبادرات في هذا المجال اعتماد قرار بشأن مكافحة الإرهاب، واعتماد مذكرة اعتقال مشتركة، وزيادة دور الشرطة، ففي 19 سبتمبر 2001 م اقترحت المفوضية الأوروبية إطار قرار بشأن مكافحة الإرهاب، والتي دخلت حيز التنفيذ في العقوبات الجنائية للإرهاب في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع هذا الإطار اعتمد الاتحاد الأوروبي قائمة مجموعات والأفراد الذين يشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية.[16]

ولاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس البعثة المدنية في الساحل وثم تمكين هذه البعثة بمهمة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة، إلى جانب مواجهة



المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي والأزمة الغذائية التي تهدد معظم دول المنطقة، وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن القادة اتفقوا على إنشاء إطار تنفيذي في النصف الأول من العام 2013 م، حيث إنه بعد إنشاء آلية المراقبة البنكية سوف يكون هناك إمكانية لإنشاء آلية لإعادة رسملة البنوك، وسوف تكون هناك حاجة إلى آلية واحدة للقرار مع الصلاحيات اللازمة وتوفير الضمانات المطلوبة، وسوف تقدم المفوضية الأوروبية مقترحات حول هذا الصدد في عام 2013، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لدول الساحل والصحراء في حربها ضد الإرهاب وعمليات الاختطاف، وأوردت صحيفة (لوموند) بيانا أصدرته ممثلة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية "كاثرين أشتون" يوم 2 ديسمبر 2012 قالت فيه إن المجموعة المكونة من 27 عضوا ستدرس طرق مساعدة موريتانيا ومالي والنيجر لتعزيز قدرتها على مواجهة الإرهاب، ومع انطلاق الحرب الغربية على الإرهاب ازدادت هواجس أوروبا حيال الهجرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمن ما تحمل عناصر إرهابية، وبدأت الرحلة الأوروبية نحو تشديد قوانين الهجرة، بما يكفل تضييق الفرص أمام القادمين من إفريقيا، ولكن سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرّية، فالمهاجرون من دول الساحل الإفريقي الذين لا يرون أمامهم أفقا آخر غير الهجرة، لم يجدوا لهم سبيلا سوى سلوك التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية، ولم يعد الأمر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها هذا المهاجر، أو أولئك المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه، وبالمقابل في أوروبا تجاوز الأمر الإجراءات القانونية إلى ما يشبه العمليات الحربية التي يخوضها تحالف من الدول الأوروبية، ينفق عليها أموالا عظيمة، ويستخدم فيالق من حرس الحدود، وأجهزة إنذار مبكر لرصد أي تحرك باتجاه سواحله، وبشكل يشبه سياسة أمريكا في حربها على الإرهاب.[17]

فالاتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات الجنوب، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية، إن هذه التهديدات استوجبت على الاتحاد

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

الأوروبي التفاعل معها في حيز من التعايش والتصادم، فإذا كان الأول قد تطلب خلق ميكانيزمات أمنية ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي، فإن التصادم استدعى إيجاد آلية عسكرية لمواجهة هذه التهديدات إما في مواطنها عبر الفعل ورد الفعل أو وقائيا عن طريق احتوائها قبل وقوعها،(18) لذا عملت الاتحادية الأوروبية تقديم دعم لوجستيكي لدول الإفريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص لزيادة فعالية قدرتها على مراقبة الشواطئ ودعم قدرات الحراسة والمراقبة على النحو التالي:(19)

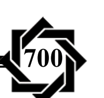
• إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، حيث يحتجزون فيها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد تعرضت هذه المراكز لانتقادات العديد من المنظمات الإنسانية، فحاولت الدول الأوروبية باقتراح من ألمانيا نقل هذه المعسكرات إلى دول الشمال الإفريقي لكن الفكرة لم تلق قبولاً من هذه الدول.

• الترحيل، وهو يعني إرجاع المهاجر من حيث أتى وتشير الإحصائيات إلى أن من عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف لقوا حتفهم أثناء محاولاتهم العبور إلى أوروبا وذلك استنادا إلى إحصاءات منظمات غير حكومية.

• الاتفاق الأمني حيث أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة تعاون مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل المكافحة وذلك عبر الدعم اللوجستي وتنظيم الدوريات المشتركة ولكنها تظل محدودة ولم تقدم الحل المناسب من أجل وقف تيار الهجرة.

• تشديد الحراسة: لقد نفذت الدول الأوروبية المتعاونة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتأمين الحراسة والحماية لحدودها عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة.

وافق وزراء الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي على اقتراح يسمح للدول الأعضاء بالعودة لفرض إجراءات الرقابة والسيطرة على الحدود داخل منطقة (الشنغن) منطقة تنقل حر بين دولة من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في حال أخفقت إحدى الدول في حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، كانت هناك مخاوف مستمرة من أن الدول بما فيها فرنسا، ألمانيا، هولندا، وإيطاليا، توظف التصنيف العرقي لإجراء عمليات تفتيش انتقائية عند الحدود الداخلية إضافة إلى المعالجات الأمنية الوارد ذكرها، وتبنى



الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى أهمها: بنك المعلومات الأوروبي الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع والعين لسهولة التتبع فيما بعد، وركز المجلس على ثلاث ركائز[20]:

- تقوية حوكمة شنغن.
- الشراكة الجيدة مع دول جنوب من بينها دول الساحل الإفريقي .
- سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعية وضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو جد صارم خصوصا في قضية الهجرة الغير شرعية وازدادت هذه السياسة البوليسية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد الأزمة المالية وهذا لعدة اعتبارات منها: انه هو مصدر ونبع للتهديدات أي بالهجرة يكون هناك إرهاب ويكون هناك الإجرام بمختلف أنواعه، وتناقش هذه القضايا حتى على مستوى العلاقات الأورومتوسطية وكذلك على مستوى المبادرة 5+5 التي من العادة تناقش قضايا دول الأعضاء في ثل هذه المبادرات والشراكات.[21]

وملخص الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب، الهجرة، والجريمة المنظمة هو أن الاتحاد مستمر في المساهمة عبر خطته الداخلية في الأمن العالمي وتطوير الإستراتيجية الأممية لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والكوكايين الذي ينتج في أمريكا اللاتينية ويصدر إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا وهو أولية بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي أطلق مبادرات مهمة في هذا الميدان، والتطور المشابه في تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين (كالولايات المتحدة) تجنبا لتداخل الإجراءات والبرامج في الإقليم الذي يمكن أن يطبع الإقليم، وتنسق الدول والاتحاد الأوروبي في بناء قدراتهم ونشاطاتهم وتتبادل المعلومات العملاتية في الإقليم عبر المركز البحري للتحليلات والعمليات لمكافحة المخدرات، والبرنامجين الأوربيين في السنغال وغانا، إضافة أن وظائف المجلس أجاز خطة العمل الموجهة الموجه لتحسين التعاون ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصا تجارة المخدرات الموجهة إلى غرب إفريقيا، وقد وقع

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

الاتحاد الأوربي الاتفاقية الدولية لمحاربة الاتجار بالمخدرات واعتراض طرق الكوكايين والهروين.(22)

ومن خلال عرضنا لمختلف هذه الإجراءات التي تتبعها أوروبا أو المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة التحديات العابرة للحدود تركز على الجانب الأمني، فمثلا مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين على شواطئ خمس دول شمال إفريقيا، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير نظامي، مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخرا في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين المحتجزين في أوروبا.

III- إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي- من منظور القطب الفرنسي

إن الحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد إذ أن جل دول الساحل الإفريقي كانت مستعمرات فرنسية، حيث أبقت على قواعد عسكرية في المنطقة خاصة في تشاد التي تربطها معاهدات معها، حيث تتدخل فرنسا في تشاد متى تشاء دون اللجوء إلى المحافل الدولية، رغم أن فرنسا تبرر دائما تواجدها العسكري في المنطقة لحماية رعاياها وأملاكها الموجودة في المنطقة من التهديدات خاصة الإرهابية منها، لذا أبقت على قواعدها العسكرية في كل من: السنغال، الغابون،وجيبوتي والأكثر من ذلك رغبتها في التدخل العسكري في منطقة الساحل بعد انتشار موجة الاختطافات التي طالت سواحها ومقيموها في المنطقة، كما أن فرنسا لا تريد أن تخرج فارغة اليدين من منطقة الساحل التي تزخر بالكثير من الثروات الباطنية، والمكاسب القديمة خاصة المعاهدات العسكرية التي تربط بأربعة دول الساحل الإفريقي وهي: تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا، التي تساعد فرنسا في نشاطها ألاستخباراتي في المنطقة، ويمكن أن نلخص الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي في الآليات التالية:

- **الآليات السياسية والعسكرية:** يمكن القول بوجه عام أن فرنسا قد قامت بعد نهاية الحرب الباردة بعملية تكييف إستراتيجي واسعة النطاق شملت كل من حضورها العسكري وكذا تدخلاتها وارتباطاتها العسكرية في القارة الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة، وإن ما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الأفريقية هو طابع شخصنة السلطة في أفريقيا، وهو ما يعني شخصنة العلاقات الدبلوماسية، فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الأفريقية والمصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الأفريقي، أو كما تسمى دبلوماسية العائلة، وفي ذلك أحد التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الإفريقية ودول منطقة الساحل الأفريقي ليست بمنء عن تلك القاعدة، وهذا يعني تدخل فرنسي مباشر في شؤون الدول الأفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الأفريقي.

- **القواعد العسكرية:** بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 حوالي 100 قاعدة، اختزلت إلى قواعد عسكرية متمثلة في [23]:

✓ قاعدة جيبوتي: أكبر وأهم قاعدة لموقعها الاستراتيجي، إذ تسمح لفرنسا بممارسة قدر من التأثير العسكري في الشرق الأوسط، ليتمركز لها 2900 جندي، كما تتمركز بها ثلاث سفن إنزال بإمكانها استقبال العديد من القطع البحرية بها سريتين من الدبابات، 26 مركبة مدرعة للاستطلاع، 6 مدافع من قياس 155 مم، سرب جوي، 10 طائرات نقل، 2 طائرة بحث وإنقاذ، هليكوبتر.

✓ قاعدة داكار: غرب إفريقيا يحتوي على 2 كتيبة مشاة من 170 جندي، 14 مركبة مدرعة أمل، طائرة مقاتلة، طائرة نقل، هيلوكبتر.

✓ قاعدة بوربون في كوتدي فوار: بها كتيبة مشاة البحرية، 18 مركبة مدرعة أمل، هيلوكبتر.

✓ قاعدة نجامينا- تشاد: تحتوي عليها 2 كتيبة مشاة من 900 جندي، عدد من المركبات المدرعة أمل، إضافة إلى 3 طائرات متعددة المهام، طائرتين للاستطلاع، وطائرتين للنقل و3 هيلوكبتر.

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

✓ قاعدة ليبرفيل- الغابون: بها كتيبة مشاة من 800-900 جندي، 4 مركبات مدرعة أمل، 14 هيلوكبتر.

- **اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك:** إذ يوجد حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوتدي فوار، جيبوتي، الغابون، السنغال والطوغو، ويحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من فرنسا وهناك أيضا اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية، وهي اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة، المنح الدراسية العسكرية، برامج التدريب لضباط الأفارقة، وتختلف مدة سريان الاتفاقية من دولة إلى أخرى، هذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا ب 21 دولة افريقية معظمها منظمة للمنظمة الفرانكفونية وتربطها مصالح فعلية بفرنسا(24).

- **إقامة برامج التدريب:** لضمان السيطرة التامة تقيم فرنسا أكاديميات عسكرية لضباط أفارقة بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام بالقارة، إلا أن هذا في صالح فرنسا إذ يتحول ولاء هؤلاء الضباط لفرنسا، وهو ما يزيدها قوة إلى قوتها، وفي خطوة إستراتيجية جديدة قامت فرنسا بتبني إستراتيجية المشاريع العسكرية الداعمة للسلم والأمن في إفريقيا وذلك من خلال تبني مشروع RECAMP سنة 1988، حيث قال في هذا الصدد الجنرال ميشال دي بييرات "Michel du Peyrat": إن أمن ومصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس فقط في أوروبا، بل عبر مناطق في العالم والتي هي في إطار النمو والتطور، فهنالك إستراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق إمداداتنا من المواد الأولية والطاقة، فهذه التهديدات الأمنية هي خطيرة بحجم لو كانت على مقربة من حدودنا، أما عن التواجد العسكري الفرنسي في دول منطقة الساحل الأفريقي فإننا نلمسه على مستوى دولة تشاد، هذا البلد الذي يعتبر محور الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي وتعتمد فرنسا في تواجدها العسكري هناك على حماية اللاجئين على مستوى الحدود التشادية السودانية وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتعبر القواعد الفرنسية العسكرية في تشاد أحد أقدم القواعد الفرنسية في إفريقيا، والتي أُوجدت منذ سنة 1976، وأما البلد أو الجبهة الأخرى للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي فهي دولة النيجر فنتيجة للأزمة

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

الاقتصادية الحادة التي عانى منها النيجر، فإن الأهداف الرسمية لمحاور إستراتيجياتها الخارجية كانت تهدف نحو تطبيق سياسة خارجية براغماتية تؤمن له المعونات الاقتصادية والاستثمارات أجنبية(25).

ومنه فالسياسات الأمنية الفرنسية في أفريقيا ما هي إلا وسيلة جديدة تستخدمها فرنسا لتمكن من موارد القارة الطاقوية والمعدنية، وكذا للحفاظ على أمنها من خلال ضمان عدم انتشار وتوسع الأخطار الموجودة في أفريقيا وامتدادها لأوربا، أين تكون فرنسا هي المستقبل الأول.

-الآليات الاقتصادية: تعتمد فرنسا في سياستها الاقتصادية من تحقيق مكاسب اقتصادية في الساحل الإفريقي من جهة ولمواجهة المنافسات الخارجية الكبرى تفعيل ما يلي(26):

✓ بناء شراكات تجارية مع دول الساحل الإفريقي.

✓ دعم اكبر الشركات الفرنسية الموجودة في الساحل الإفريقي.

✓ تقديم مساعدات لدول الساحل الإفريقي وفي هذا الصدد ركز تقرير لجنة الشؤون الإستراتيجية لوزارة الدفاع التي أصدرت في أفريل 2013، "الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي" عن ربط بين الأمن الأوروبي وتنمية الاقتصاد الإفريقي من خلال تقديم مساعدات لتنمية المنطقة في مختلف المجالات.

✓ دعم برامج التنمية مع التركيز على الدول التي لها بنية اقتصادية معقولة.

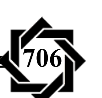
✓ زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها وأهم هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تعتبر أهم منظمة تعتمد عليها فرنسا في مشاريع الاقتصادية.

✓ اعتماد على منظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا، إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الإفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية، بحيث تتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى (UDEAC)، ويفيد إنشاء تلك المنظمات الوجود الفرنسي في القارة فمن ناحية تشترك هذه المنظمات الإقليمية مع فرنسا في

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

تحمل المسئولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا علي تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول، ومن ناحية أخري وبحكم عضوية هذه الدول في منظمة الفرنك الفرنسي، تستمر فرنسا في التأثير المباشر علي اقتصاد هذه الدول، وبذلك تكون فرنسا حققت هدفها في تقليل النفقات دون الانتقاص من مصالحها الاقتصادية في القارة بشكل عام ودول الساحل الإفريقي بشكل خاص ومن جهة أخرى توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يحميها ويحمي المصالح الفرنسية معها من محاولات التسلل الخارجية وهي تواجه الآن تحديا صعبا إزاء الهجمة الأمريكية الاقتصادية في كل القارة الإفريقية.

-الآليات الثقافية: تعد اللغة الفرنسية عامل أساسي في تطور العلاقات الإفريقية-الفرنسية في الدول الفرانكفونية والتي يصل عددها 20 دولة إفريقية تتحدث الفرنسية والتي تعد خزانا لغويا ترتكز عليها الثقافة الفرنسية وتعد أهم ناقل ومحافظ على نفوذها في العالم وضامن لممارستها في المنظمات الدولية وقد ربطت فرنسا علاقاتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية (الفرنكوفونية)، والتي كانت مستعمرات فرنسية لعقد مؤتمرات قمة فرنسية إفريقية، وقد بدأت الاجتماعات الدورية بين الجانبين منذ عام1986، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ القمة الفرانكفونية الأولى في باريس لوضع الإطارات والضوابط للعلاقات بين المؤسسات الفرانكفونية المتعددة بقي الجانب المؤسس للحركة الفرانكفونية على ما هو عليه، وهذا يعود إلى الارتباط العضوي بين أنظمة السلطة والمؤسسات الإفريقية ومثيلاتها في باريس، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المجموعة الفرانكفونية 28 دولة تضم: (بنين، بوروندي، جزر القمر، الكونغو، كودي فوار، جيبوتي، الغابون، بوركينافاسو، مالي، موريشيوس، النيجر، موريتانيا، إفريقيا الوسطى، رواندا، السنغال، تشاد، الطوغو، زائير والكونغو الديمقراطية حاليا)، ولكن المجموعة وسعت دائرة الاشتراك في اجتماعاتها بحيث أصبت تحضرها الدول الإفريقية الأخرى الناطقة بالعربية والمتحدثة بالانجليزية والبرتغالية والاسبانية، وتناقش القمة الفرانكفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والإفريقية كما تناقش النزاعات الإقليمية وحوار الشمال-جنوب والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إفريقيا.[27]



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

خلاصة واستنتاجات:

إن الأوروبي بالساحل الإفريقي التي تعاني من مستويات ضعيفة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تبني مفهوم الأمن الإنساني في إطار الاتحاد الأوروبي ككل، سمح هدا بتدخل الاتحاد الأوروبي بشكل عام في شؤون دول الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها تحت شعارات المساعدات الإنمائية، فض النزاعات، إقامة أكاديميات لتدريب الضباط على عمليات حفظ السلام، من أجل مشاركة الساحل الإفريقي في حل مشاكلها، وعدم تركها على الهامش، إضافة إلى إقران المساعدات الاقتصادية بمدى مراعاة الأنظمة لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف دفع الدول التي تصنف في خانة الدول الفاشلة إلى تعديل نمط حكمها وإجراء تعديلات هيكلية تكون متوافقة والشروط العالمية، وفي الوقت الذي تسعى فيه دول القارة الإفريقية للتحرر من هيمنة وتبعية الدول الكبرى، تحاول القوى الكبرى مراجعة مواقفها وإعادة القراءة لأدوارها، ولاسيما الدور الفرنسي ومحاولة استبدال سياسة الوصاية بسياسة الشراكة، ومحاولة الخروج من مشروع "فرنسا-إفريقيا"، ومن جانب أخر نلاحظ تعدد مجالات اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي وهذا راجع إلى تنوع المصالح بالدرجة الأولى بين ما هو أمني وسياسي واقتصادي وحتى ثقافي هذا كله يد فعنا إلى استنتاج أن فرنسا تضع هذه المنطقة على رأس أجندتها السياسية، ولذلك فقد سعت فرنسا لتنفيذ أجندة أمنية جديدة في إفريقيا، بعدما اتضح لفرنسا حسب تصريح المسؤول فرنسي- على أن فرنسا توفر معظم المساعدات، وأمريكا تحصل على معظم الفوائد الاقتصادية، وفي سعي فرنسا لتجاوز ذلك، فقد اتجهت نحو تنفيذ سياستها الجديدة بإفريقيا عموما، وبمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا، عبر ثلاثة آليات، ألا هي: العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

خاتمة:

إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي تعبر بصورة مباشرة عن الإرادة القوية له وخاصة فرنسا لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة، ونتيجة ما يعاني منه الساحل الإفريقي من مستويات ضعيفة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تبني

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

مفهوم الأمن الإنساني في إطار الاتحاد الأوروبي ككل، سمح هذا بتدخل فرنسا والاتحاد الأوروبي بشكل عام في شؤون دول الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها، من أجل مشاركة دول الساحل الإفريقي في حل مشاكلها، بهدف دفع الدول التي تصنف في خانة الدول الفاشلة إلى تعديل نمط حكمها وإجراء تعديلات هيكلية تكون متوافقة والشروط العالمية، كل هذه الآليات ما هي إلا غطاء لحقيقة مفادها تحقيق المصالح الأوروبية والفرنسية.

الهوامش:

(1)- محند برقوق، "الساحل الإفريقي يبين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، العدد01، (د.س.ن) ص 12.

(2)- محند برقوق، التهدىدات الأمنية في الساحل الإفريقي، الشعب، عدد 144، 6 جانفي 2008، ص12.

(3)- أعمر عمورة، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي- مقاربة جيوأمنية-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 16.

(4)- AduBoahen,"Histoire générale de l’Afrique: L’Afrique sous domination coloniale 0-5". (Paris, édition Unesco , 0), P. .

(5)- Adam D. Rotfeld ,"L’UE a- t- elle besoin de la PESD ? " ,*Politique Etrangère*,N°. 02. (4): P. P. . .

(6)- رأفت إجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص10.

(7)- سفيان منصوري، "آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017)، ، ص 138.

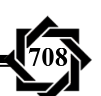
(8)- لويس مارتينز، "النفط ركيزة لبناء المنطق التنموي"، العالم الاستراتيجي: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد8، جانفي 9، ص 22.

(9)- المرجع نفسه، ص 24.

(10)- Luis Michel, "Stratégie de L’union européenne pour L’Afrique", *Rapport de la Commission européenne,*
Luxembourg. (6): P. 15.

(11)- Fernanda Faria ,"La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L’UE", *OccasionalPaper* , N°. 55, (Novembre 4): P43.

(12)- الإتحاد الأوروبي، "الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، 13 أكتوبر2013، تاريخ التصفح، 2018/06/20



EISSN: 2588-2368 ـــــــ ISSN: 2352-975X

http: //www. alakhbar. info/index/docu/-3-10-13-20-05-42. Html

[13]- مجموعة من الخبراء، "الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في مواجهة التحديات الحالية والمستقبل معا"، لوكسومبورغ، ددن، 2011، ص 65-66.

[14]- Daniel Fiott, Hans Hoebeke,"، THE CRESIS WHERE DO EUROPEANE AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS" , POLITY DRIEF, N 2 (match 3), p 25

[15]- تقرير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، أوروبا أمنة في عالم أفضل، 2014، تاريخ التصفح: 2018/06/25.

http: //consilium.europa.eu/uedocs/cm

[16]- "IMPLEMENTING THE UN GLOBAL COUNTER- TERRORISM STRATEGY IN NORTH AFRICA, "BACKGROUND PAPER, 24-25 (MAY 0), p 4.

[17]- إسماعيل أحمد، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب، قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 82.

[18]- Nicole GNESOTTO, " European defense: a proposal for a white paper", p- p18-23 www.iss -eu.org. 23/04/2013

[19]- تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، تاريخ التصفح: 2018/07/05.

www.eesc.europa.eu/...

[20]- حنان لبدي، "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص 136-137.

[21]- Mohamed Saïb Musette ET AUTRE, les migrations et ledéveloppement au Maghreb Central, (Genève: BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL 6), P15

[22]- حنان لبدي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[23]- أبو العينين محمود، فليفل السيد، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2006-2007، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يوليو 2007، ص 455.

[24]- راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، ص 12، تاريخ التصفح: 2018/07/12.

«http: //www.albayan- magazine.com/files/africa/index.htm»(18-12-0

[25]- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2011)، ، ص 119.

[26]- حنان لبدي، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

[27]- محمود جميل مصعب، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، ط 1، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 100-101.

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X